افول مكانة الحزب الشعبي سياسيا في الولايات المتحدة الأمريكية 1896-1904 م

أ.د.حيدر طالب حسين
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء

م.د.نعيم عبد جودة حبيب
كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة كربلاء

الملخص

شهد الربع الأخير من الفرن التاسع عشر اضطرابات اقتصادية متكررة في الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي اثر سلبا على أهم شريحتين إنتاجيتين في ميداني الصناعة والزراعة ، وأدى بهما الى الاتجاه نحو تنظيم جهودهما وممارسة العمل السياسي ، بسبب عدم إصغاء الجهات السياسية لمطالبيهما الإصلاحية سيما الحزبين الكبيرين (الجمهوري والديمقراطي) وان تم اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية فإنها لم تطبق بل بقيت حبر على ورق ، لذا تم تأسيس الحزب الشعبي في مطلع العقد الأخير من القرن التاسع عشر من قبل المزارعين وبعض العمال ، ورشح عنه جيمس ويفر لانتخابات عام 1892 الرئاسية ، الا انه خسر فيها ، ولكن حقق نتيجة مهمة في صناديق الاقتراع ، وهذا ما لفت انتباه الحزبين الكبيرين وأخذا يعملان على تقويضه بشتى الوسائل ، وكانت انتخابات عام 1896 الرئاسية بداية ذلك التقويض ، اذ تقارب الجناح الجنوبي الغربي للحزب الديمقراطي ببرنامجه الانتخابي مع برنامج الحزب الشعبي الاصلاحي في الميدان المالي والزراعي ، الامر الذي أفضى الى تأييد الشعبيين مرشح الحزب الديمقراطي وليم جننجز برايان الذي مثل جناح الحزب الجنوبي الغربي ، لان الحزب الديمقراطي شهد انقساما بين مرشحين في انتخابات هذا العام ، ورغم تحقيقه نسبه مهمة في الانتخابات ، الا انه لم يفز بها ، وكانت هذه بداية النهاية للحزب الشعبي . وبدلا من إدراك هذا الخطأ استمر الشعبيون بتأييد برايان في انتخابات عام 1900، ولم يرشحوا ممثلا عنهم ، وكسابقتها خسر برايان الانتخابات الرئاسية ، وبخسارته قُضي على آمال الشعبيين بالفوز . وخلال مدة حكم الجمهوريين الذين فازو في هذه الانتخابات سحبوا البساط من تحت أرجل الشعبيين عندما قاموا بجملة من الإصلاحات أبرزها في الميدان الزراعي ، وبالتالي فان الأسباب التي أدت لظهور الحزب الشعبي زالت بإجراء تلك الإصلاحات من قبل الجمهوريين ، ولم يرشحوا لانتخابات عام 1904 الرئاسية، ما أدى لافول مكانتهم سياسيا بعد ان تشتت قاعدتهم الجماهيرية بين الحزبين.

Abstract

The last decades of the nineteenth century witnessed so much consequent economic insurrections in the united states that they negatively affected on the most two productive bodies, the industrial and the agricultural ones. Therefore, beside not paid attention to their reforming claims by the two big parties, the Democratic and the Republican, , those populations started organizing their efforts towards the work in politics and the farmers and the laborers established the Popular party in the beginning of the last decade of the nineteenth century. This party nominated Games Weaver as a candidate for the presidential elections of 1892. Although this candidate lost in the elections but he acquired so great scores in the votes that he turned the minds of the dominated partial powers who both began to aim to demolish his influence in deferent ways. Hence. Weaver could not succeed in facing those aggressive activities and failed in the elections of 1896 when there happened a close approach between the west southern wing of the Democratic party and the Popular party. Indeed this approach was just a penetration to the main accepted principles of the Popular party when they adopted similar agendas in hope pulling publics of the Popular party to their side.

Theses identical programs and ideologies, in fact, led to the support of the

Popular Party members to Democratic candidate, Genggens Bryan, who Represented the west southern wing because the Democratic party had already been split into two nominees.

In spite the fact that west southern wing gained sizable votes but it did not win in the elections and it was the beginning of its death.

The loyalists of Popular party did not realize their mistakes and, alternatively, continued supporting Bryan in the bulls of 1900 and did not select a candidate of their own therefore they lost as ever, this the hopes the Popular party got collapsing.

The Republicans, who won the elections of 1900, could neutralized Popular party politicians when they put set of reforms in agriculture and at last the reasons behind the existence of the Popular party disappeared by these actual reforms by the Republicans thus the Popular party members did not nominate a candidate for the presidential elections of 1904 which resulted in abolishing their position in the political scene after their social basis scattered among the two dominated parties .

المقدمة

شهد العقد الاخير من القرن التاسع عشر احداثاً مهمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية في الصعيدين السياسي والاقتصادي ، ساهمت مساهمة فاعلة في ابراز دورها عالمياً من جهة ، وتفعيل دور الاحزاب في الشؤون الداخلية من جهة اخرى ، اذ ان اضطراب اوضاع المزارعين والعمال الاقتصادية ، ادى الى سلسلة من التذمرات والاضرابات ورفع الإلتماسات للإدارات المتعاقبة ، الا ان عدم ايجاد حلول حقيقية لمعالجة اوضاعهم ، دفعهم الى تشكيل المنظمات والاتحادات والاحزاب ، ومن بين تلك الاحزاب الحزب الشعبي الذي تم تأسيسه عام 1892م ، ورغم انه حقق نسبةً لا باس بها من الأصوات، لكنه لم يفز بانتخابات الرئاسة لتلك السنة ، إلا ان ذلك لم يمنعه من الاشتراك في الانتخابات الرئاسية للأعوام 1896 ، 1900 ، 1904 ، وفي كل منها لم يفز الحزب الشعبي أيضاً ، ورغم دخوله الحياة السياسية بقوة في انتخابات عام 1892 وتحقيقه نتائج لا بأس بها كونه حزب حديث النشأة قياساً بالجمهوريين والديمقراطيين ، لكن انهياره وافول مكانته السياسية جاء سريعاً في انتخابات عام 1904 فلم يرشح بعدها لأي انتخابات وتشتت أعضائه بين الحزبين الكبيرين ، من هنا تأتي اهمية اختيار موضوع البحث الذي كرس لتسليط الضوء على افول مكانة الحزب الشعبي سياسياً وبيان اسبابها خلال المدة موضوع الدراسة .

قسم البحث على ثلاثة محاور ، خصص الأول الذي جاء بعنوان (التقارب بين الحزبين الشعبي والجناح الجنوبي والغربي للحزب الديمقراطي) لدراسة الاوضاع الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال مدة حكم الرئيس كليفلاند واثرها في احداث التقارب في الرؤى بين الحزبين الشعبي والديمقراطي ، اما الثاني الذي جاء بعنوان (انتخابات عام 1896 الرئاسية) فقد تضمن الانتخابات الرئاسية واندماج الحزب الشعبي مع الجناح الجنوبي والغربي للحزب الديمقراطي وتأييده ترشيح الديمقراطي برايان ثم الانقسام الذي شهده الحزب الديمقراطي والذي ادى الى خسارته في الانتخابات الرئاسية لذلك العام ، وفي المحور الثالث المعنون (طبيعة النظام الحزبي واثرها في افول مكانة الحزب الشعبي السياسية) سيتم تسليط الضوء على طبيعة النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية القائمة على وجود حزبين كبيرين لا على وجود احزاب عدة تتشاطر اصوات الناخبين ، والاجراءات التي انتهجها كل من الرئيسين ماكنلي وتيودور روزفلت في الميدانين الاقتصادي والسياسي والتي اسهمت مساهمة كبيرة في سحب البساط من الحزب الشعبي وتشتيت قاعدته الجماهيرية بتحقيق نسبة كبيرة من مطاليب تلك القاعدة والتي كانت سبباً في تعاضد جهود المزارعين والعمال لتأسيس الحزب الشعبي.

- التقارب بين الحزب الشعبي والجناح الجنوبي والغربي للحزب الديمقراطي 1892-1896

دفعت الظروف الاقتصادية المتردية في اواخر عقد الثمانينات فئة كبيرة من المجتمع في الولايات الغربية وبعض الولايات الجنوبية الى تبني فكرة تأسيس الحزب الشعبي مطلع عام 1892 ، لعدم اعارة مطاليبها بتحسين اوضاعهم الاقتصادية من قبل الحزبين الحاكمين الديمقراطي والجمهوري أي اهمية . وبالفعل فقد رشح الحزب الجديد جيمس ويفر James Weaver لخوض الانتخابات الرئاسية لذلك العام (1892) ، ورغم انه حصل على نسبة لا بأس بها من الاصوات ، الا انه لم يستطع تحقيق النسبة المطلوبة من الاصوات اللازمة لفوزه بمنصب الرئاسة او منصب نائب الرئيس ، اذ حصل على (1,029,846) مليون صوت شعبي ، و(22) صوت انتخابي ، في حين فاز كليفلاند Grover Cleveland بمنصب الرئاسة بفارقة (372,736)[1] صوتا ، الا ان هذه الخسارة لم تقف حائلاً امام الحزب للترشيح في الانتخابات اللاحقة.

ان دواعي تأسيس الحزب الشعبي ظلت قائمة حتى بعد عام 1892 ، اذ ان سيطرة اصحاب رؤوس الاموال على معظم قطاعات الدولة وكذلك المستثمرين سواء من الولايات الشمالية او الساحلية ، فضلاً عن اصحاب الاحتكارات (التروستات Trustes) ، ابقى الحال على ما هو عليه قبل تأسيس الحزب الشعبي ، ما دعى اتباعه الى مواصلة العمل في سبيل تغيير الحال بأي شكل من الاشكال سواء بالعمل السياسي ام غيره.

وبالنسبة الى الاضطرابات الاقتصادية التي مرت بها ولايات الغرب والغرب الاوسط[2] نهاية عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينات ظلت قائمة بعد عام 1892 ، فرغم التوسع الزراعي الذي بلغ اقصى درجاته ، الا ان الفلاح واجه مشاكل جوهرية كاستنفاذ خصوبة التربة وتقلبات الطبيعة ، والاسراف في انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية ، وهبوط مستوى الاكتفاء الذاتي ونقص التشريعات الملائمة التي تهدف الى حماية المزارعين ومساعدتهم ، ثم ان كثرة الاوبئة والزوابع وجرف المياه للتربة فضلاً عن الآفات التي سببها انتشار الحشرات ، كل ذلك لم يعالج ، اولم توضع له الخطة الحقيقية الجادة لمعالجته لا من قبل الحكومة ولا من قبل الكونغرس والاحزاب . ويمكننا ان نضيف سبباً آخراً لاستمرار عمل الشعبيون الا وهو تردي الوضع المالي بسبب اعتماد قاعدة الذهب كمعدن وحيد لسك العملة ، رغم مناشدة الشعبيين لاعتماد قاعدة 16:1 مع الفضة[3].

وفوق هذا وذاك ظلت مشكلة الاسعار قائمة أيضاً ، اذ ظل الفلاح يبيع حاصلاته في السوق العالمية حيث المنافسة على اشدها ، ويشتري حاجاته ومؤنه وادواته من السوق المحلية التي فرضت الضرائب لحمايتها من المنافسة ، فكان الثمن الذي يحصل عليه لقاء ما يصدره من قمح وقطن ولحوم يخضع للمنافسة في الاسواق العالمية ، بينما كان الثمن الذي يجب عليه ان يدفعه ليحصل على الآلات والاسمدة والاسلاك الشائكة تحت رحمة شركات الاحتكار التي كانت محمية بالتعرفة الجمركية ، بينما ظلت اسعار معظم المنتجات الزراعية تهبط بدون انتظام ، حتى ان قيمة المحاصيل الزراعية الامريكية لم تزد أكثر من نصف بليون دولار ، في حين زادت قيمة السلع المصنعة ما يقارب ستة بلايين دولار في المدة ذاتها[4].

من هنا استمر عمل الحزب الشعبي لتحسين اوضاع المزارعين (الفلاحين) الذين يشكلون نواة الحزب ، رغم ان برنامجه الانتخابي عام 1892 شمل تحسين اوضاع العمال أيضاً ، لانهم شكلوا نسبة لا بأس بها في عضويته ، لكن انتخابات ذلك العام الرئاسية بينت ان الحزب الشعبي هو حزب المزارعين وليس العمال ، فلم يحصل مرشح الحزب ويفر على اكثر من (12) الف صوت من العمال من مجموع الاصوات التي حصل عليها والبالغة (1,029,846) صوتا شعبيا[5].

حث الحزب الشعبي الخطى في سبيل تحقيق اهدافه ، ومن بينها كسب المقاعد في مجلسي الكونغرس وهذا ما تحقق له بالفعل في مطلع العقد الاخير من القرن التاسع عشر، اذ تولى انصاره زمام السلطة في اثنتي عشرة ولاية من الولايات الجنوبية الغربية ، كما حصل اعضائه على عشرين مقعداً في مجلسي الكونغرس ، واخذ هؤلاء الاعضاء يسعون لتغيير واقع المزارعين في تلك الولايات (الجنوبية الغربية) بمطالبتهم تحقيق اصلاحات عامة تشمل ضريبة الدخل ونظاماً وطنياً للتسليف الزراعي وتأميم السكك الحديد وزيادة النقد بسك نقود فضية بدون تحديد[6].

ان سوء الاوضاع الاقتصادية للمزارعين في عموم البلاد لاسيما اوضاع المزارعين ، دعت الحزب الشعبي المضي بمطالبه الاصلاحية ، اذ ان الضائقة المالية التي لم تضع انتخابات عام 1892 الرئاسية حداً لها[7] أخذت تزداد سوءاً باضطراد ، فما ان ادى جروفر كليفلاند اليمين الدستوري ، حتى انقض على البلاد فزع عظيم ، فانهارت البيوت التجارية ، واغلقت المصارف ابوابها ، وانتقلت السكك الحديد الى ايدي الدائنين ، وتوقفت

المصانع ، وتقلصت التجارة ، واستولى الدائنون على المرهونات ، وبدلاً من مواجهة هذه الازمة بشيء من الحزم والجدية ، نلاحظ ان ادارة كليفلاند انتهجت سياستها التقليدية المتمثلة بعدم التدخل في الاضطرابات الاقتصادية ، تلك السياسة التي سببت ظهور الاحتكارات ورؤوس الاموال الضخمة بيد الشركات والافراد ، وتدني اوضاع المزارعين الاقتصادية التي دفعتهم لتشكيل جمعيات واتحادات ومنظمات زراعية ومن ثم تأسيس الحزب الشعبي[8].

ورغم كونه ديمقراطياً الا ان نهج الرئيس كليفلاند كان اقرب ما يكون من نهج الحزب الجمهوري ، اذ ازداد تشبثه بفلسفة عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، ومع ان برنامجه الانتخابي اكد على ضرورة تخفيض التعرفة الجمركية والاصلاح الاداري ، وهذا ما ذهب إليه الحزب الديمقراطي طيلة العقود الماضية ، بل ومنذ تأسيس النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية ، الا انه رفض معظم الاقتراحات القاضية بإصدار تشريع اقتصادي علاجي ، ومن بين ما آمن به " ان العاصفة يجب ان تترك لتنقشع بنفسها"[9] ، بل اكد مراراً بأن العلاج الصحيح للكساد الاقتصادي ما تقوم به القوى الذاتية في الاقتصاد[10].

ما ان حل عام 1894 حتى انتابت البلاد موجة من الاستياء في كل القطاعات سيما الزراعية التي بدت اكثر تأثرا من سياسة كليفلاند الاقتصادية والمالية ، فلم تعتمد طريقة الـ(16:1) أي نسبة اعتماد الفضة الى جانب الذهب التي دعا اليها الحزب الشعبي ، لاعتقاده بأن هذه القاعدة كفيلة بالقضاء على مشكلة قلة العملة المتداولة ، وأن زيادتها قد تؤدي بطريقة غير مباشرة الى ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية التي تمثل مصدر كسبهم الرئيس ، فضلاً عن ان انتهاج هذا الاجراء يساعد على الوفاء بالديون المتراكمة عليهم ، في حين كانت وجهة نظر المحافظين في كلا الحزبين (الديمقراطي ، والجمهوري) عكس ذلك ، لان اعتمادها يؤدي الى كارثة مالية تؤدي بالنتيجة الى ارتباك مالي ومن ثم الافلاس ، في حين ان اعتماد قاعدة الذهب دون غيرها يضمن ثبات الاسعار ويحفظ هيبة الحكومة الامريكية[حسب وجهة نظرهم] [11].

لذا بقي اعتماد قاعدة الذهب ساري المفعول في عهد كليفلاند ما سبب اضراب بولمان Pullman Strike[12] ، وانطلاق جموع غفيرة من المتظاهرين الى واشنطن نتيجة لسوء الاوضاع الاقتصادية والمالية ، كما ازدادت اسعار المنتجات الزراعية تدهوراً ، ما ادى بالنتيجة الى انبعاث روح التذمر سيما في حقول القمح والذرة ضد الحزب الديمقراطي ، حتى ان التذمر بلغ اعضاء الحزب الديمقراطي نفسه وهدد اعضاؤه من الجنوب والغرب الذي يمثل حاضنة الحزب الشعبي ، هددوا بالانفصال عن الحزب نتيجة للسياسة المالية التي جاءت متعارضة مع طموحاتهم وآمالهم في تغيير اوضاعهم المالية المتدهورة[13].

انتهج الرئيس كليفلاند بعض الأسس التي عدها صحيحة لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي المتدهور ومن بينها استدعائه لمورغان J.P. Morgan[14] ، وغيره من اصحاب البنوك وطلب منهم ان يزودوا الخزانة بالذهب مقابل اعطائهم خصماً على سندات الحكومة ، وهذا الاجراء بحد ذاته سبب هياجاً وغضباً شديداً لدى الشعبيين بل وعدداً من الديمقراطيين أيضاً ووصم كليفلاند بانه آلة صماء بيد ابناء وول ستريت Wall Street (حي المال في ولاية نيويورك New York) [15].

تجدر الاشارة الى ان الحزب الديمقراطي رغم كونه في صف الطبقة الفقيرة من المزارعين والعمال وصغار الملاكين واصحاب الحرف[16] ، الا ان سجل اعماله منذ عهد الرئيس توماس جفرسون Thomas Jefferson[17] اظهر العكس ، والدليل على ذلك ان المبادئ التي دعا اليها الحزب والقاضية بعدم تفسير بنود الدستور تفسيراً مرناً كي لا تطغى سلطات الحكومة المركزية على سلطات الحكومة المحلية ، سارع جفرسون نفسه لنقضها ، اذ وخلال مدة رئاسته الاولى قام بشراء لويزيانا عام 1803 دون ان يستشر او يرجع الى الكونغرس في اقل تقدير ، في حين لم توجد في الدستور الامريكي مادة او فقرة تبيح له عمل ذلك ، ولكن عند اقتضاء الضرورة نهج جفرسون ذلك النهج الذي يتعارض كلياً مع مبادئ حزبه[18] ، كذلك الحال بالنسبة للرئيس كليفلاند (الديمقراطي)، فرغم دعوته لإصلاح الأوضاع الاقتصادية بطرق تختلف عن طرق الحزب الجمهوري الذي ايد بقاء الذهب مصدراً وحيداً للعملة ، الا انه (كليفلاند) عندما استلم مهام منصبه رئيساً للولايات المتحدة الامريكية انتهج نفس النهج الجمهوري ، وذلك بالإبقاء على الذهب مصدراً وحيداً للعملة ، بل والاكثر من ذلك فانه دعا كما اسلفنا الى ان المشاكل الاقتصادية يجب ان تترك لتحل نفسها بنفسها ، وهو بذلك الاجراء انما زاد اوضاع الشعبيين سوءاً بل وتعداهم الى الحزب الديمقراطي نفسه الذي شهد منذ الحرب الاهلية الامريكية[19] انقساما بين اعضائه من الولايات الشمالية ، واعضائه من الولايات الجنوبية[20] ،

ومنذ عام 1894 شهد الحزب أيضاً انقساماً بين اعضائه المحافظين ومعظمهم من الولايات الشمالية ، واعضائه الجنوبيين والغربيين الذين لم يحبذوا بل وانتقدوا سياسة كليفلاند المالية والاقتصادية[21].

وبالتالي اصبحت رؤيتهم متقاربة مع رؤية الشعبيين الذين نفروا سابقاً من الحزب الجمهوري وكونوا حزبهم بسبب سياسة الجمهوريين المالية والاقتصادية التي تعارضت مع مصالحهم بل وادت الى تكديس الثروة بيد المحتكرين واصحاب رؤوس الاموال والمتنفذين وغالبيتهم من الحزب الجمهوري[22].

ونتيجة لسياسة كليفلاند المالية هدد الجناح الجنوبي الغربي للحزب الديمقراطي بالانفصال عن الحزب سيما بعد محاولة الاول انتهاج بعض الاجراءات التي من شأنها منع حدوث التضخم ، اذ اعلن نائب ولاية ميزوري Missouri ريتشارد بلاند Richard Bland عن الحزب الديمقراطي " لقد وصلنا الى مفترق الطرق"[23] ، وهكذا اخذ كل من الجنوبيين والغربيين من اعضاء الحزب الديمقراطي والحزب الشعبي يحثان الخطى للتقارب فيما بينهما، وكان لإجراءات كليفلاند الدور الاكبر في هذا التقارب.

ومما زاد من سياسة التقارب بين الحزبين الشعبي والجناح الجنوبي الغربي للحزب الديمقراطي ، سيطرة الاحتكارات على مجريات الحياة الاقتصادية سيما احتكارات (روكفلر، وكارنيجي ، ومورغان) ، اذ لم تضع الادارات الامريكية المتعاقبة حداً لها بل تركت لها حرية الارادة في كل ما تقوم به او تفعله في القطاعات الاقتصادية كافة ، بل ربما يمكن القول انها كانت محمية من قبلها[24] ، فلم تتخذ أي اجراء جاد او فعلي للقضاء عليها او الحد من نشاطها الذي اثر بشكل مباشر على الطبقات الفقيرة في المجتمع سيما طبقة المزارعين في الولايات الغربية ، وان حاولت حلها بإصدار التشريعات فان تلك التشريعات لا تعدو عن كونها حبر على ورق ، وابرز تلك التشريعات ما عرف بقانون شيرمان لمنع الاحتكارات Sherman Anti-Trust والذي نص على عدم شرعية الاحتكارات أيا كان نوعها[25] .

الا ان واقع الحال اثبت عكس ذلك ، مما دفع بالفلاحين والعمال على حد سواء ان يدركوا بان كل عمل يصدرعن الحكومة لابد وان يكون مصمماً لمساعدة شركات الاحتكار ومؤسساته على حساب البسطاء من الشعب ، ووفقاً للتعديل الرابع عشر من الدستور الذي نص على " ان جميع الاشخاص الذين يولدون في الولايات المتحدة او يصبحون من مواطنيها ويخضعون لسلطانها ، هم مواطنون للولايات المتحدة... ولا يجوز .. ان ينتقص من المزايا والحصانات التي يتمتع بها مواطنو الولايات المتحدة...."[26] ، اتخذت قاعدة بموجبه تنص على ان لا يسمح لأي ولاية حرمان احد سكانها من حياته او حريته او ماله بما في ذلك الشركات والاحتكارات التي عدت كالأشخاص فلم يسمح للولايات الاشراف عليها دون تصديق او موافقة الاتحاد ، ما ادى بالنتيجة الى تقوية تلك الشركات والاحتكارات ، يسندها عدم وجود رغبة جدية للإدارات الامريكية لإيقافها او الحد منها[27].

حاول الديمقراطيون بحركة استباقية منع التقارب بين الحزب الشعبي وجناحهم الجنوبي الغربي عندما شرعوا ضريبة الدخل الاتحادية التي ادمجت في قانون التعرفة الجمركية الذي اصدروه في عهد الرئيس كليفلاند عام 1894 ، وكان الغرض الاساس منها اجبار الاغنياء على دفع حصتهم من الضرائب التي تنصلوا عن دفعها ، الا ان سيطرت المحافظين من كلا الحزبين سيما الجمهوري على كافة مؤسسات الدولة بما فيها المحكمة العليا ، دفع الاخيرة الى تقرير عدم دستورية معظم مواده بعد مرور سنة واحدة تقريبا بعد صدوره ، وبالتالي ذهبت محاولة الديمقراطيين تلك ادراج الرياح ، بل انها كانت خطوة سرعت من التقارب بين الطرفين لاحقاً[28].

وانطلاقاً من قاعدة شغل الاهتمام بالاهم ومن ثم المهم فقد كرس الكثير من الاقتصاديين وبعض السياسيين ومن بينهم ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt[29] والفرد ماهان [30] اهتمامهم بضرورة التوسع في الخارج وضم اراضي جديدة كوسيلة من وسائل الحل للأوضاع الاقتصادية الآخذة بالتردي في داخل الولايات المتحدة ، ورغم ان هذا الحل لم يكن محبذاً من قبل السياسيين الامريكيين قبل عام 1890 ، الا ان اقتضاء الضرورة دفع بهم في اواسط العقد الاخير من القرن التاسع عشر الى التفكير به جدياً ، بل والتخطيط لكيفية تطبيقه كونه يمثل حلاً ناجعاً لإصلاح الاوضاع الاقتصادية الداخلية التي بدأت بتذمر كل من العمال والفلاحين على حد سواء[31].

جاء التطبيق العملي لنظرية التوسع في الخارج لسحب الاهتمام من الداخل في عام 1895 ، العام الذي شهد تدهوراً في العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب قضية مستعمرة غويانا Guiana[32] ، ورغم انها حُلت سلمياً بين الدولتين ولكن بعد تشنج وتصعيد من كليهما ، الا انها اشغلت الرأي العام الداخلي في احتمالية اندلاع حرب مع بريطانيا بعد ان قدم الرئيس الامريكي كليفلاند طلباً رسمياً الى الكونغرس يمنحه حق

تشكيل لجنة لتسوية النزاع بين بريطانيا وغويانا بترسيم الحدود بينهما ، واستخدام القوة ضد بريطانيا اذا ظهر الحق مع غويانا وبالفعل وافق الكونغرس بالإجماع على طلب الرئيس ، الذي اخذ بأعداد العدة له ، ولكن وجود المتعقلين من امثال وزير الخارجية البريطاني اللورد ساليسبوري Salisbury[33] ، حل الأزمة بقبول التحكيم[34] ، فضلاً عن تحقيق شيء مما كان الرئيس كليفلاند يصبو إليه ، وهو سحب الاهتمام من الداخل الى الخارج ومحاولة انهاء الاضطرابات الاقتصادية الداخلية التي اثارت هياج الكتل والجمعيات والاحزاب الصغيرة ، ومن بينها الحزب الشعبي ، وقد عبر عن ذلك توماس باسكال Thomas Basckal احد ابرز اعضاء الحزب الديمقراطي من ولاية تكساسTexas حينما ذكر في كتاب موجه لوزير الخارجية فولني Volney ، بقوله " ان مثل هذه الحرب اذا ما وقعت ستعمل على اخراج مزيد من الهدير من قلوب الفوضويين ، والاشتراكيين ، والشعبيين بما يكفي لإفساد شعبنا لجيلين قادمين"[35].

ازدادت اواصر التقارب بين الحزب الشعبي والجناح الجنوبي والغربي من الحزب الديمقراطي بسبب الابعاد الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية التي تبناها كلا الحزبين الكبيرين (الديمقراطي والجمهوري) القائمة على الانفتاح على الدول العالمية وضرورة ان تمارس الولايات المتحدة دوراً يليق بها كونها دولة تجاوزت مراحل التكوين ولم تعد دولة ناشئة وواقعها الجديد يفرض عليها ذلك الانغماس في القضايا العالمية ، ويبعدها عن المشاكل الداخلية ، اذ ان تحويل الرأي العام الساخط من المفاسد الداخلية والنقد ، وتوجيهه الى القضايا العالمية ، من شأنه ان يخفف من ضغط الراديكاليين Radicalism ان لم يقضي عليهم في الداخل ، كما انه يعمل على تهدئة المتحمسين الذين يبغون تغيير الاوضاع الاقتصادية الداخلية في البلاد[36].

كما ان ما زاد في التقارب فشل الرئيس كليفلاند في تخفيض التعريفة الجمركية بسبب رفض المحكمة العليا للقانون الذي شرع لهذا الامر ما سبب ذعراً اقتصادياً استمرحتى عام 1898، وسبب موجة من التظاهرات وتهديدات بالثورة، اذ ان الولايات الجنوبية والغربية تميز اقتصادها بكونه اقتصاد يكاد يكون زراعي بحت وبما ان غاية التعرفة الجمركية حماية الصناعة فان المتضرر الرئيس منها هم اصحاب المزارع ،لان فرض التعريفة الجمركية يؤدي الى ارتفاع اسعار ما يستوردونه من بضائع مصنعة ، كما انها وحسب وجهة نظرهم تؤدي الى انخفاض اسعار منتجاتهم الزراعية ، لذا وجد كل من الحزب الشعبي والجناح الجنوبي والغربي من الحزب الديمقراطي ضالتهم في ضرورة التكاتف وبذل الجهود لإنهاء معاناتهم الاقتصادية كون غالبيتهم من فئة المزارعين[37] ، وفي الواقع ان بدايات هذا التقارب كان يمثل بداية النهاية للحزب الشعبي سياسياً كما سيتضح لاحقاً.

عُد التوسع الاستعماري بالنسبة للسياسيين الكبار في كلا الحزبين وسيلة جديدة وضرورية لتولي السلطة وانتزاعها من الخصوم ، بإعتبار ان التوسع الاستعماري يخلق اسواقاً افضل للفلاحين لتصريف منتجاتهم الفائضة بأسعار افضل ، ويهيأ فرص عمل للعمال الصناعيين بإجور افضل [38] ، وهذا ما ظهر لاحقاً في عهد الرئيس ماكينلي William McKinley[39] عندما اندلعت الحرب الامريكية الاسبانية[40].

ـ انتخابات عام 1896 الرئاسية:

ادى تدهور الاسعار والاوضاع المالية بشكل عام سيما بعد عام 1893 ، وانخفاض القروض المصرفية (التي يعتمد عليها المزارعون في الولايات المتحدة) انخفاضاً كبيراً ، وافلاس الكثير من المزارعين ، وحصول ركود اقتصادي كبير ، ادى الى مزيد من التقارب بين الحزب الشعبي والجناح الجنوبي والغربي للحزب الديمقراطي[41] ، وبدلاً من ان يدرك كليفلاند مساوئ سياسته الاقتصادية التي ادت كأجراء طبيعي الى ذلك التقارب ، ازداد تمسكاً بنظام المجتمع الاقتصادي الحر القائم على ((دعه يعمل Laissez Faire))[42] ، وترك الاوضاع الاقتصادية المتردية بالنسبة للمزارعين والعمال تحل نفسها بنفسها ، الا انها في واقع الحال زادت من ثراء الاغنياء وبؤس الفقراء ، وتشبث الاحتكارات في الاقتصاد الامريكي الذي اصبح يستغيث في عام 1895 بالمحتكرين انفسهم بسبب ندرة العملة الذهبية نتيجة لقلة مناجم الذهب[43]، وبالتالي تحولت الادارات الامريكية نفسها الى حامي وراعي للاحتكارات ، بدلاً من تحول سياستها الاقتصادية الى رعاية الفقراء من المزارعين والعمال الذين تردت اوضاعهم الاقتصادية بسبب هيمنة اصحاب الاحتكارات على معظم مقاليد الحياة الاقتصادية في البلاد ، وكانوا سبباً في إفقار هذه الشرائح من المجتمع الامريكي (المزارعين والعمال) ، وبالنتيجة امست الحكومات الامريكية في واشنطن عاجزة وضعيفة واداة طيعة بيد تجار الوول ستريت [44] .

ما ان حل عام 1896 حتى بدأت الحملات الانتخابية لكلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري للمنافسة على منصب رئاسة الولايات المتحدة الامريكية،وبطبيعة الحال كان الحزب الشعبي المنافس الأقوى حتى ذلك العام في تاريخ الولايات المتحدة لهما للفوز بمنصب الرئاسة، والذي إمل من خلال الفوز به تطبيق برنامجه الإصلاحي القاضي بإنعاش اوضاع الفلاحين والفقراء اقتصادياً ، ولكن هل تحقق للحزب الشعبي ما كان يصبوا إليه؟

ذكرنا سلفاً ان الحزب الشعبي والجناح الجنوبي والغربي اخذا بالتقارب مع بعضهما منذ عام 1893 بسبب تقارب أهدافهما وبرامجهما فضلاً عن كون غالبية اعضائهما من الطبقة الفقيرة من العمال والمزارعين، وأمام هذا التقارب شهد الحزب الديمقراطي انقساماً بين اعضائه الشماليين، والجنوبيين الغربيين فكل منهما كان يبغي وضع برنامج انتخابي يضمن له الفوز بكرسي الرئاسة ، والنقطة الجوهرية التي سببت الخلاف بينهما هي العملة ، اذ اراد اعضاء الحزب من الولايات الشمالية اعتماد قاعدة الذهب اساساً وحيداً للعملة ، في حين اراد الجنوبيون والغربيون من عضاء الحزب اعتماد قاعدة الفضة الى جانب الذهب بنسبة 16:1، ما ادى بالنتيجة الى ان يرشح كل منهم مرشحه الخاص[45] ، فرشح جناح الحزب الرئيس (الذي مثله الجنوبيون والغربيون) وليم جننجز برايان William Jennings Bryan[46] ، في حين رشح جناح الحزب من الولايات الشمالية جون بالمر John M. Palmer وسموا انفسهم بالديمقراطيين القوميين National Democratic ، في حين رشح الحزب الجمهوري وليم ماكنلي [47] ، وقد خشي الكثير من السياسيين من ان يتعرض الحزب الديمقراطي الى الضعف والانحلال كما حصل لحزب الاحرار عام 1854 عندما اندمج مع الحزب الجمهوري الناشئ ، او كما حصل للحزب الديمقراطي من انقسام عام 1860 والذي ادى لخسارته انتخابات ذلك العام الرئاسية ومن ثم اندلاع الحرب الاهلية الامريكية[48].

اخذ كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري يعقدان مؤتمراتهما في الولايات كافة بغية كسب اصوات الناخبين لمرشحيهم ، وبالنسبة للحزب الديمقراطي الذي شهد انقساماً بين اعضائه (كما بينا) ، اختار اعضاؤه من الجنوب والغرب ان يخوضوا الانتخابات على اساس المسألة النقدية وضرورة الخروج من قاعدة الذهب الى قاعدة الفضة والذهب حسب النسبة اعلاه، كون المسألة النقدية كانت خليقة بأن تستهوي اصوات الناخبين ، او على اقل تقدير، كانت المسألة الرئيسة بل والشغل الشاغل لفئة مهمة وكبيرة في مجتمع الولايات المتحدة ، الا وهي الفئات الفقيرة ، وغالبيتها من المزارعين والعمال ، كما ان المشكلة النقدية كانت السبب المباشر في التضخم والانكماش الذي اجتاح اسواق المال ابان تلك المدة ، ورغم كون كليفلاند ديمقراطياً الا انه جانب مصالح فئة لا يستهان بها في الحزب لشنه حملة جبارة وناجحة ضد دعاة سك العملة الفضية وجعلها شريكة العملة الذهبية ، رغم ان هذه القاعدة كانت سارية المفعول في ثمانينات ومطلع تسعينات القرن التاسع عشر ، في حين ساد الاعتقاد لدى تلك الفئة من الحزب بأن اعتماد قاعدة الذهب فقط هو السبب في انخفاض الاسعار وتراجع اسعار منتجاتهم الزراعية ، لذلك دعت الى جعل المسألة النقدية في واجهة دعايتها الانتخابية[49] .

اجتمع الديمقراطيون في ولاية شيكاغو Chicago واستنكروا في ثورة وهياج حكم كليفلاند و محاولاته للحفاظ على مستوى الذهب ، وتبنوا برنامجا يؤيد سك العملة الفضية وفق قاعدة 16:1 ، واخذ المندوبون الواحد تلو الاخر يدعون بخطاباتهم محاربة مؤسسات وشركات الاحتكار في (الوول ستريت) التي كانت وفقاً لوجهة نظرهم تطحن الاشخاص البسطاء كأصحاب المحلات والفلاحين والعمال ، ووجدوا في شخص وليم جيننجز برايان الشخص المناسب ليكون مرشح الحزب لمنصب الرئاسة رغم صغر سنه ، اذ لم يتجاوز السادسة والثلاثين من عمره ، وكونه مرشح الحزب في ذلك المؤتمر الذي عقد في الثامن من تموز 1896 ، كان عليه ان يلقي خطابه عن المسألة النقدية[50] ، اذ بين " اننا لا نأتي كمعتدين ، فحربنا ليست حرب غزو ، وانما نحن نقاتل دفاعاً عن ديارنا، وعن عائلاتنا ، وعن ذريتنا ، لقد رفعنا المطالب فقوبلت بالاستهزاء ، ولقد رجونا فقوبلت رجاءاتنا بالإغضاء ، ولقد توسلنا فسخروا عندما حلت محنتنا ، فنحن لن نتوسل ثانية ، ولن نرجو بعد الان ، ولن نلتمس المطالب ، اننا نتحداهم.."[51] واضاف لخطابه الذي لقي اعجاباً منقطع النظير بحيث شد الحاضرين في قاعة المؤتمر الذي حضره ممثلوا الحزب الشعبي وصفقوا له بكل حفاوة ما نصه "اذا تجاسروا على نزول الميدان علناً ، ودافعوا عن مستوى الذهب بإعتباره شيئاً جيداً ، فسوف ننازلهم الى اقصى مدى ، فبمساندة الجماهير المنتجة من الامة والعالم لنا ، وبتأييد المصالح التجارية والمصالح المالية ، والكادحين في كل مكان ، سنجيب مطالبتهم بمستوى الذهب بأن نقول لهم: لن تفرضوا على جبين العمال هذا التاج من الاشواك ، ولن تصلبوا الجنس البشري على صليب من الذهب"[52].

تنفس اعضاء الحزب الشعبي الصعدا بإعلان الحزب الديمقراطي (الجناح الجنوبي والغربي) ترشيحهم برايان لمنصب الرئاسة ، وتبنيهم ما كان يصبو إليه الحزب الشعبي نفسه لتحقيقه سيما ابرز مطلب لم توافقهم ادارة كليفلاند عليه وهو المسألة النقدية ، لذا أعلنوا تأييدهم لترشيح برايان وانضمامهم للحزب الديمقراطي[53].

ولكن رغم تأييدهم لشخص برايان وانضمامهم للحزب الديمقراطي فأن الحزب الشعبي لم يستطع ان يبلغ مراده بتحسين اوضاع الفلاحين والفئات الفقيرة من العمال وغيرهم ، اذ شهد الحزب (كما بينا) انقساماً ادى الى ترشيح مرشح آخر عن الحزب من الجناح الشمالي وهو جون بلامير ، في حين بقي الحزب الجمهوري صامد الجبهة بمرشح واحد هو ماكنلي[54] ، ومن هنا كان النضال في حملة عام 1896 الانتخابية اشد احتداماً من أية حملة منذ ايام الرئيس جاكسون ، وبدا من الوهلة الاولى ان مهمة برايان متعذرة ، اذ كان حزبه منشقاً على نفسه بدرجة كبيرة ، وزعيمه الاعلى كليفلاند ، ومعظم زعمائه الشرقيين تحولوا الى جانب جون بلامير مرشح الجناح الشمالي للحزب الديمقراطي ، فضلاً عن ان الحزب الديمقراطي بشكل عام رزح تحت لوم كونه المسؤول عن الكساد الذي استمر ثلاثة سنوات من حكم كليفلاند ، فضلا عن ان القوى ذات الوزن الكبير في الانتخابات كانت الى جانب الحزب الجمهوري مثل دوائر الاعمال والجامعات والصحافة والمال، وتجار البلاد الكبار من الوول ستريت الذين ادوا دوراً مهماً وكبيراً في انتخابات عام 1896 الرئاسية بتمويلهم الحملات الانتخابية بكل ما اوتوا من قوة ، الا ان ذلك لم يكن حائلاً امام برايان الذي وقف خلفه الحزب الشعبي والديمقراطي ، رغم عدم امتلاكهم المال الكافي لدعم حملته الانتخابية ، اذ قام بحملة انتخابية وصفت بكونها اروع حملة في التاريخ الامريكي حتى ذلك الحين ، واخذ يحث الخطى بإلقاء الخطب تلو الاخرى حتى انها وصلت بين 8-10 خطب يومياً حاثاً فيها الفلاحين والعمال والاحرار والتقدميين لتأييده[55] ، الا ان تجار الوول ستريت كانت لهم كلمة اخرى ، اذ زودوا حملات الحزب الجمهوري بما يقارب السبعة ملايين دولار ، وكلفوا ما يقارب (18) الف خطيب خلال الاسبوع الاخير من الحملة الانتخابية لتحذير الناس من تهديد ما سموهم بـ(البرايانيزم) ومشاريعهم المالية القاضية بخفض اسعار العملة واعتماد قاعدة الفضة الى جانب الذهب [56].

اسفرت الانتخابات الرئاسية عام 1896 عن فوز مرشح الحزب الجمهوري وليم ماكنلي بـ(271) صوتا انتخابيا ، و (7,102,246) صوتا شعبيا ، على منافسيه من الحزب الديمقراطي ، اذ حصل الاول (برايان) على (176) صوتا انتخابيا و (6,492,559) صوتا شعبيا ، في حين لم يحصل الثاني (جون بلامير) على أي صوت انتخابي سوى (133,148) صوت شعبي ، وبالتالي فاز ماكنلي ولكن بفرق بسيط لم يتجاوز المليون صوت من الاصوات الشعبية ، و (95) صوت من الاصوات الانتخابية[57] ، وهكذا اخفق الغرب والجنوب في الفوز بانتخابات الرئاسة الامريكية رغم الجهود الحثيثة التي بذلوها في سبيل الفوز ، ولم تشفع للحزبين الديمقراطي والشعبي لباقة وحنكة وجاذبية وسحر برايان التي الهم بها الناخبين واجتذب المصوتين رغم قلة التخصيصات المالية لحملته الانتخابية ، ما اسفر بالنتيجة عن افول مكانة الحزب الشعبي سياسياً بعد ان اناط برنامجه الانتخابي الذي تأسس من اجله في الجناح الجنوبي والغربي للحزب الديمقراطي الذي خسر الانتخابات للأسباب المتقدمة ، فضلاً عن انقسام اصوات ناخبيه بين مرشحيه ، ذلك الانقسام الذي شهده في انتخابات عام 1860 والذي ادى الى خسارته فيها ايضاً[58].

– طبيعة النظام الحزبي واثرها في افول مكانة الحزب الشعبي السياسية:

لم يشتمل الدستور الأمريكي الذي تم اقراره عام 1789 في أي مادة او فقرة من فقراته على وجود التنظيم الحزبي ، الا ان الحياة السياسية الامريكية لم تخلو من وجود التنظيم الحزبي منذ عهد الرئيس واشنطن ، عدا مدة المشاعر الحسنة او (التراضي والوئام) التي تفرد بها الحزب الجمهوري الديمقراطي ، والتي امتدت بين عامي (1816-1828)[59] ، كما لم تكن الاحزاب في اول عهد انتخابات الرئاسة الجمهورية الامريكية قد انتظمت في المدى القومي ، انما كان الجدل يدور حول السياسة القومية بين بعض الزعماء الذين يتنافسون في سبيل الفوز بمنصب الرئاسة ، وعليه فان تاريخ تطور الأحزاب في الولايات المتحدة هو تاريخ كفاح السياسيين المحنكين في سبيل الهيمنة على تعيين المرشحين دون اغضاب الناخبين والمخاطرة بأصواتهم[60].

تتبع الولايات المتحدة النظام الحزبي المزدوج (نظام الحزبين) ، وتوصف سياستها العامة بانها مؤسسة على هذا النظام ، فتأخذ الانتخابات فيها شكل المنافسة بين حزبين عظيمين سيما ان الاغلبية الراجحة تعطي اصواتها للمرشحين من الحزبين الاعظم ، ويحصل احدها على الاغلبية الواضحة في الكونغرس والمجالس التشريعية

للولايات ، وهذا ما ميز القرن التاسع عشر ، عدا العقد الاخير منه ، اذ ان النظام الحزبي في الولايات المتحدة لم يمنع ظهور حزب ثالث ، او يضع العراقيل في سبيل ظهوره ، بل تكون لها الحرية في اقتحام المعترك السياسي ، وطالما ظهرت احزاب من الدرجة الثالثة من وقت لآخر على المسرح السياسي ، ومع انها نادراً ما مثلت بأعداد كافية بحيث تمنع واحداً او الآخر من الاحزاب الاعظم من الحصول على الاغلبية المطلقة في المجالس التشريعية ، فقد اثرت الى حد ما في السياسات الامريكية ، ففي بعض الاحيان اثرت في نتيجة الانتخابات بسبب تبنيها سياسات قائمة على المسائل الجدلية او المدافعة عن اصلاحات معينة ، وخير دليل على ذلك ما قام به الحزب الشعبي عندما حقق نتيجة متميزة بكسبه اصوات الناخبين في انتخابات عام 1892 [61].

ومما لا شك فيه ان الاحزاب الصغيرة التي تنشأ بين مدة واخرى ، لا تمتلك فنون وخبرة الحزبين الكبيرين في المجالات شتى ، اذ غالباً ما تنشأ للمطالبة بحقوق مسلوبة او للمطالبة بأجراء إصلاح معين ، او لتحسين الاوضاع الاقتصادية لفئة معينة (الاسباب التي نشأة من اجل تحقيقها الحزب الشعبي) ولا تمتلك فنون اغراء الناخبين من قبل مرشح أي من الحزبين لكسب اصواتهم ، فلم تنتهج اساليب الاغراء واعطاء الوعود جزافاً ، او عقد حفلات الشاي ، وتقبيل اطفال الناخبين ، او عيادة مرضاهم ، والتظاهر بالاهتمام بشؤونهم الخاصة، إلى إثارة عواطفهم الوطنية او المحلية ، ثم الى نقلهم مجاناً الى اماكن الاقتراع ، واخيراً شراء اصواتهم في بعض الاحيان ، بالإضافة الى اغراق الناخب بالمطبوعات التي تحوي الاحاديث المطولة التي تتراوح بدورها بين النقاش الهادئ المنطقي ، الى اللجوء الى طرق الاقناع النفساني بواسطة التكرار والتأكيد واحياناً المبالغة والتهويل ، فعدم امتلاكها لكل هذه الاساليب التي يمتلكها مرشحي الحزبين الكبيرين (الديمقراطي والجمهوري) تؤدي بهم الى خسارة الانتخابات[62].

كما ساد الاعتقاد لدى الرأي العام الامريكي بان الحزب الديمقراطي يمثل الرجل العادي بينما الحزب الجمهوري يمثل الرجل الارستقراطي ، وان الاول يدعوا الى التقدم بينما يميل الثاني الى المحافظة ، وبالرغم من ان هذا التقسيم للحزبين قد يكون خاطئاً الى حد بعيد ، فان الناخب الامريكي يشعر بهذا الشعور ويتأثر بالتالي به اثناء ادلاء صوته ، ولذا غلب على الحزب الديمقراطي عدم التجانس بين المجموعات المكونة له ، اذ ضم بين مؤيديه ناخبي المدن الكبيرة ، واتحاد العمل ، والحضر ، وبعض العمال (غير المهرة) والفلاحين ، سيما في الحالات التي يصاب فيها سوق القمح او الذرة او القطن بالكساد، والأمريكيين السود ، والشباب الامريكي ، ويكاد يتجه اكثر تصويت الكاثوليك ، واليهود ، لمساندة الحزب أيضاً ، فضلاً عن الأثرياء من أصحاب الملايين[63] . اما الحزب الجمهوري فقد حصل بصفة تقليدية على معظم العون من ضواحي المدن والناخبين من الفلاحين ، والحرفيين ، والإداريين ، والمحترفين ، وعجائز الناخبين ومنح البروتستانت اصواتهم في الغالب له ، فضلاً عن الطبقات الاكثر ثراءً في المجتمع واصحاب المهن الحرة، وفي الغالب يظهر الحزب الجمهوري على انه المدافع عن الطبقة (العليا) في المجتمع و(المتوسطة)[64].

شهد القرن التاسع عشر ظهور ستة نماذج من الحزب الثالث هي : الجناح اليساري الذي لم يحصل أيا من احزابه سوى الحزب الاشتراكي على 1% من اصوات الناخبين ، والاشخاص الذين تستبد بهم فكرة واحدة ، وحزب الولاية الواحدة مثل حزب الاحرار في نيويورك ، وحزب الاشخاص الذين يتبعون الزعيم المنشق عن احد الحزبين الكبيرين ، والجناح المعارض داخل احد الاحزاب الكبرى وهو يضم اشخاصاً غاضبين على سياسة الحزب وتصرفاته ، ثم يأتي النموذج السادس وهو حزب الاقلية الحقيقي – الذي يعبر عن الحركة المعارضة ويحمل في طياته احتمالات نشوء حزب كبير ، ويعد الحزب الشعبي المثال التقليدي لهذا النوع من الاحزاب ، بل قد يكون المثال الوحيد في التاريخ الامريكي حتى ذلك الحين[65].

ومجمل هذه الاحزاب التي ظهرت في المسرح السياسي لم تهدد السيادة السياسية للحزبين الكبيرين ، سوى الحزب الشعبي ، فهو الحزب الوحيد الذي كان من المحتمل ان يتحول الى حزب كبير ، ولكن اختيار الديمقراطيين لشخص برايان زعيم هذا الحزب ليكون مرشحهم لمنصب الرئاسة في عام 1896 ، حطم آمال الشعبيين بضربة واحدة (حسب رأي روسيتر) اذ اثبت الشعبيون كم كان هذا التحطيم كاملاً باختيارهم برايان ، اذ اوضح روسيتر ان الحزب الشعبي ونتيجة لاختيارهم برايان بينوا احتمالية ان يكونوا جناح منشق ولم يكونوا حزباً بمعنى الكلمة ، وان ظهورهم وبقوة في عام 1892 هو الذي ادى الى تحطمهم عام 1896 ، ويعزي ذلك الى ان الحزب الديمقراطي ونتيجة لشعوره بخطورتهم (الشعبيين) بذل المزيد من الجهود للاهتمام بهم والعمل على القضاء عليهم[66] ، وهذا ما تحقق لهم في انتخابات عام 1896 ، لان طبيعة النظام الحزبي في الولايات

المتحدة الامريكية قائم على وجود حزبين متنافسين ، لا على وجود احزاب متنافسة ، ولا يعني ذلك عدم السماح للأحزاب الثالثة بالظهور ، بل على العكس من ذلك ، الا ان تنامي مكانتها السياسية وشغلها حيزاً مقبولاً بين أوساط المجتمع ، يجعلها تسعى لبذل جهودها كافة في سبيل افشال ذلك الحزب ، وابسط تلك الجهود تبني البرنامج او المنهاج الذي يتخذه الحزب الجديد وينسبه لنفسه بغية كسب اصوات ناخبيه من جهة ، والحفاظ على اصوات ناخبيه هو (الحزب الكبير) كي لا تنجرف الى الحزب الجديد او الحزب الثالث[67].

ان الصفات المميزة لنظام الحزبين في الولايات المتحدة الامريكية هي الطريقة التي يتحرك بها احد الحزبين الكبيرين ليستوعب او يضم اقوى الاحزاب الثالثة التي تكون موجودة في وقت معين ، والحقيقة الملحوظة انه ما من حزب ثالث في الولايات المتحدة استطاع ان يتحول الى حزب كبير رئيسي[68] ، منذ ان ارتكز النظام الحزبي على وجود حزبين كبيرين بظهور الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة عام 1854[69] ، وانه ما من حزب من الحزبين الرئيسين تضاءل وأصبح حزباً ثالثاً ، فاذا ما قدر الزوال لحزب من الاحزاب ، فانه يختفي فجأة دون ان يترك اثراً ، والادلة التاريخية حاضرة في التجربة الامريكية ، اذ زال الحزب الفدرالي او الاتحادي عام 1804 ، فلم يحصل مرشحه بنكني G.G. Pinkney على اكثر من 14 صوتا انتخابيا مقابل جفرسون Jefferson الذي حصل على 162 صوتا انتخابيا[70] ، وحزب الاحرار عندما اندمج مع باقي الاحزاب وشكل الحزب الجمهوري، وبذا تتميز التجربة الامريكية بانها لا تعرف نظام تعدد الاحزاب وهو النظام الذي يسود السياسة الفرنسية ، كما انها لا تعرف الطريقة التدريجية التي تنشأ بها الاحزاب في بريطانيا، فقد تطور حزب العمال في خلال اربعين عاماً بدأها من جناح منشق الى حزب ثالث ثم الى حزب ثاني ثم حزب الاغلبية[71].

ومما ينبغي الاشارة إليه ان الاحزاب الثالثة في الولايات المتحدة لا ترجع الى قوتها الذاتية بل الى تأثيرها على الحزبين الكبيرين ، وخير دليل على ذلك التحول الذي قام به الديمقراطيون عام 1896 ، والسبب يتمثل بظهور الحزب الشعبي الذي قض مضاجعهم واضطرهم للقيام بهذه الخطوة التي جعلت من الحزب الشعبي يندمج بهم وليس هم من يندمج به ، لان منهاجه الذي رفعه في الانتخابات الرئاسية عام 1892 وكسبه عدد من الاصوات، فضلاً عن تمثيله شريحة مهمة ومضطهدة في ذات الوقت (فئة الفلاحين والعمال) كل ذلك انذرهم ودفعهم لاتخاذ اجراء يقوضون به نشاط الحزب الشعبي ، وهذا ما حصل ، ويؤكد هذه الحقيقة المؤلف أف. او. كاي بقوله:" ان نشوء الاحزاب الصغرى ، عنصر من عناصر نظام الحزبين ، رغم التناقض في هذا القول ، اذ تبرز من خلال الصراع السياسي وبالتالي تؤثر في طبيعة الاحزاب الكبرى ثم في علاقاتها الواحد بالآخر خلال الانتخابات المتعاقبة"[72].

ووفقاً لوجهة نظر المؤلف روستير فأن النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية قائم على وجود حزبين ، لا على وجود احزاب عدة ، ويعلل ذلك في جملة من الاسباب منها ما هو نفسي ، ومنها ما هو اجتماعي ، وثالث يعود لأسباب دستورية تستند على تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات المتحدة ، فضلاً عن طريقة انتخاب رئاسة الجمهورية ، وان أي حزب ثالث لم يكتب له النجاح مهما بلغ من قوة ، سواء كانت بمساندة جماهيره ام بمرشحين اكفاء ، والسبب في ذلك يعود لان نظام الانتخابات وطريقة ادارة الحملات الانتخابية ، والعادات الاجتماعية ، كلها تقف ضد نشأة احزاب صغرى ، ولو لم يكن لها تأثير ثانوي على البلاد ، فجسامة النفقات التي تحتاج اليها الحملات الانتخابية ، والوضع القانوني للأحزاب الكبرى بوصفها مشرفة على الانتخابات والصعوبات القانونية التي تحول في كثير من الولايات بين وصول الحزب الى قائمة الاحزاب المتنافسة ، كل ذلك يعد بعض العقبات والسدود التي تقف في طريق الحزب الثالث[73] ، وهذا بحد ذاته يفسر لنا افول مكانة الحزب الشعبي السياسية ، كونه حزب المزارعين وبعض العمال فهما طبقتان متضررتان اقتصادياً بسبب سياسة الحزبين الكبيرين ، فكيف له ان يلبي متطلبات الحملات الانتخابية المالية ، لذا نلاحظ ان اعلان الحزب الديمقراطي ترشيح برايان وتبني برنامجاً اقتصادياً يقوم على انهاء الاحتكارات او الحد منها سيما في مجال السكك الحديد فضلاً عن تخفيض التعرفة الجمركية ، واعتماد سياسة نقدية قائمة على اعتماد الفضة الى جانب الذهب في القاعدة المالية وبنسبة 16:1 ، فضلاً عن فقرات اخرى[74] ، جعل الحزب الشعبي يقدم على تأييد مرشح الحزب الديمقراطي ، وبتأييدهم تمكن الديمقراطيون من استيعابهم وتمييع برنامجهم الذي كان اقوى ما لديهم والذي اكسبهم اصوات الناخبين في انتخابات عام 1892 الرئاسية ، سيما اذا علمنا ان التذمر الشعبي لا يهم الحزبين الا في حالة تأثيره في صناديق الاقتراع ، حينها يعملا على ازالة اثار هذا التذمر عن طريق بذل

الوعود بإجراء الاصلاحات ومنح الوظائف السياسية ، وتوزيع الاراضي ، وغير ذلك من الاجراءات التي تهدئ الوضع العام ، وتعيد الاجواء المناسبة لبقاء الحزبين متنافسين دون وجود حزب ثالث ينافسهما[75].

فضلاً عما تقدم يعد نظام الحزبين من المبادئ الحيوية التي تقوم عليها التقاليد الامريكية ، كما ان للأحزاب الثالثة مكاناً بين تلك التقاليد ، ولكن مكانة خاص يجب ان لا تتعداها ، فهي (الأحزاب الثالثة) يمكن ان تفيد كمخرج للمعارضة ، ولكن إذا ما ألقت نفسها في الصراع على السلطة الدائر بين الحزبين الكبيرين ، حين ذاك يتدخل احد الحزبين ليضع حد لتدخلها في شؤون السلطة ، لانه ليس من صلاحياتها [76] .

ومما يميز عمل الأحزاب في الولايات المتحدة هو انشغالها في كيفية الحصول على الأغلبية التي تمكنها من الفوز بالسلطة ، لذا تركز اهتمامها في إصدار برامج مدروسة ، واختيار مرشحين لهم القدرة على اجتذاب اكبر عدد ممكن من الناخبين ، وبذل كل جهد للتأثير في هيئة الناخبين ، كما يميز عمل الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة عدم وجود برنامج ثابت يعتنقه اياً منهما مما يترتب عليه تشابك حدودهما وتداخل مجالاتهما ، ويفتح تنقل الناخبين بينهما ، والسبب الرئيس يعود الى انهما يهتمان بأصوات الأفراد لا بالمبادئ ، ولا يعنيهما الدافع الذي يستحث الفرد على التصويت لهما ، بل ان كل ما يعنيهما هو ان تعطى الأصوات لأيا منهما ، ولايهم ان كان هذا الإعطاء مبنياً على عقيدة أو نتيجة لاستهانة أو عدم مبالاة بالانتخابات جميعها [77] .

مما تقدم يبدو جليا أسباب افول مكانة الحزب الشعبي السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في انتخابات الرئاسة عام 1896 ، فضلا عن ان ما ذكرناه سلفا عن طبيعة السياسة الحزبية في الولايات المتحدة القائمة على انتهاج مختلف السبل في سبيل قطع الطريق امام الأحزاب الثالثة ، ومن بينها توجيه الاهتمام من الجبهة الداخلية الى الجبهة الخارجية ، اذا كان ذلك يمثل حلا للازمة الداخلية ، وبما ان الأوضاع الاقتصادية شهدت في عهد الرئيس كليفلاند تدهورا ملحوظا تمثل بزيادة الشركات الاحتكارية وتمحور ثروة البلاد بيدها ، وتحكمها بمقاليد الأمور ، حتى ان الرئيس كليفلاند نفسه طلب من بيرمونت موريغان إقراض الحكومة بما تحتاج اليه من مال [78] ، فضلا عن تعالي أصوات المتضررين من تلك السياسة سيما من المزارعين والعمال . كل ذلك دفع بحكومة الرئيس الجديد ماكنلي الى تبني مشروع توجيه الاهتمام بالشؤون الخارجية [79] ، وما ان حل عام 1898 حتى اكتمل ذلك المشروع فقدم الرئيس طلبا رسميا الى الكونغرس يتضمن اعلان الحرب على اسبانيا وذلك في 27 آذار 1898 ، وبالفعل وافق الكونغرس و أعلنت الحرب في 21 نيسان 1898 ، ونتيجة لعدم تكافئ القوة بين الطرفين خسرت اسبانيا الحرب وعقدة اتفاقية السلام النهائية بين البلدين في 10 كانون الأول 1898 [80] ، وبانتهاء الحرب مع اسبانيا سيطرت الولايات المتحدة على كل من كوبا وبورتوريكو والفلبين ، وبالتالي تحقق ما كانت تصبو اليه إدارة ماكنلي بتوجيه الاهتمام من الداخل الى الخارج وذلك بانتهاج سياسة التوسع التي أصبحت مطلبا للكثير من السياسيين من كلا الحزبين [81] ، كون التوسع يوفر أسواقا أفضل لتصريف المنتجات الفائضة سواء كانت زراعية ام صناعية ، ولكونه يعمل على تقليل البطالة وتوفير العمل باجور جيدة ، فضلا عن ان المطالبة بالتوسع لم تقتصر على رجال الاقتصاد من الصناعيين فقط ، بل امتدت الى أوسع من ذلك لتشمل عددا كبيرا من المزارعين وأصحاب الأراضي ذات الإنتاج الزراعي الوفير [82] .

وخلال سنوات حكم الرئيس ماكنلي الاولى بين عامي 1896-1900 ، حاول برايان وحزبه سواء من الديمقراطيين أو الشعبيين إجراء الإصلاح الاقتصادي المنشود لتحسين اوضاع المزارعين والعمال المتردية ، الا ان واقع الحال اظهر ان البلاد كانت بيد رجال المال من الشركات الاحتكارية وليس بيد الكونغرس ، وهؤلاء الرجال من امثال بلات Platt من ولاية نيويورك ، وكاي Kay من ولاية بنسلفانيا Pennsylvania ، وحنا Henna من ولاية اوهايو Ohio ، هؤلاء المثل عن رجال المال وغيرهم كان مفهومهم عن فن الحكم هو خدمة الشركات المتسلطة عليهم ومكافأة اتباع حزبهم (الجمهوري) ، وكان معظم رجال الكونغرس في هذا الجيل من مأجوري الأحزاب ، فكانوا يملئون مضبطة الكونغرس بخطبهم ، ويزينون منصات المساجلات باصطفافهم ، ورغم ان محاولات برايان وغيره من رجال الإصلاح كانوا جادين لإجراء الإصلاح الزراعي ، وبالفعل ادخلوا خوفا حقيقيا على الجناح المحافظ من كلا الحزبين ، إلا ان الأخيرين كانا هما الفائزين آخر المطاف ، إذ أشغلت الحرب الأمريكية الاسبانية الرأي العام الامريكي من جهة ، ووجهت الاهتمام للشؤون الاستعمارية التوسعية وجعلتها شغل الحكومة والرأي العام الشاغل من جهة اخرى وهذا ما كان موضوع الانتخابات الرئاسية عام 1900[83].

وبدلا من ان يدرك الشعبيون خطاهم بتأييد ترشيح برايان عام 1896 ، استمروا في تأييده عندما رشح من قبل الحزب الديمقراطي أيضا في انتخابات عام 1900 الرئاسية ، والتي لم يحصل بها على اكثر من (155) صوت انتخابي مقابل وليم ماكنلي الذي حصل على (292) صوت انتخابي ، أي تراجع بنسبة (21) صوت انتخابي عن انتخابات عام 1896 اضيفت لمرشح الحزب الجمهوري ماكنلي الذي حصل حينها على (271) صوت انتخابي ، وهذا ما ادى لفوز الأخير بدورة انتخابية ثانية . وهذا التراجع يدل على فشل الديمقراطيين من جهة ، وافول مكانة الشعبيين جماهيريا من جهة اخرى ، والذي نتج عنه افول مكانتهم السياسية ايضا ، اذ ورغم إدراكهم الخطأ الذي اقترفوه بتأييدهم برايان مرشح الحزب الديمقراطي في انتخابات عامي 1896-1900 ، فإنهم لم يحصلوا على صوت انتخابي واحد في انتخابات عام 1904 الرئاسية عندما رشحوا عنهم توماس واطسون Thomas E. Watson، وكان مجموع الأصوات الشعبية التي حصلوا عليها لم تتجاوز الـ (117,183) صوتا ، أي بفارق (912,663) صوتا عن انتخابات عام 1892 ، التي بلغت حينها (1,029,846) صوتا شعبيا [84] .

ان سبب خسارة الشعبيين انتخابات عام 1904 الرئاسية يعود للحزب الجمهوري هذه المرة وليس للحزب الديمقراطي ، إذ ان البرنامج الإصلاحي الذي قام به ثيودور روزفلت الذي خلف الرئيس ماكنلي عقب مقتله بسنة واحدة تقريبا في دورته الانتخابية الثانية عام1901 [85] ، كان له أوقع الأثر على القاعدة الجماهيرية للحزب الشعبي ، ففضلاً عن توجيه الاهتمام الى الشؤون الخارجية ، اصدر الرئيس الجديد جملة من الإصلاحات أبرزها في المجالين الصناعي والزراعي ، الجانبان اللذان طالما شكلا عقدة الأزمة في الجبهة الداخلية ، وقد صرح في هذا المجال قائلا " ان النمو العظيم للاقتصاد الصناعي ، يعني انه لابد من وجود ازدياد في الإشراف الذي تمارسه الحكومة على المشروعات التجارية والصناعية ... " [86] ، كما أكد على ضرورة الانفتاح على العالم باعتباره حلا للمشاكل الاقتصادية في الداخل التي سببها الرئيس زيادة الإنتاج والحاجة الى المواد الأولية ، وكذلك حاجة الدول للمنتجات الأمريكية ، وعبر عن ذلك بقوله " إن قدرنا أمركة العالم " [87] ، واهم إجراءاته الداخلية تمثلت بإحكام القبضة على الاحتكارات ، وانتهاج ماسمي بـ (القبضة الشديدة) على السكك الحديد التي طالما كانت سببا من أسباب تأسيس الحزب الشعبي كونها احد الأمور التي أرهقت كاهل المزارعين اقتصاديا ، فاصدر قانون إلكنز Elkins Act الذي جعل الأسعار المنشورة هي القياس القانوني للنقل ، وجعل الشاحنين عرضة للمساءلة كالسكك الحديد سواء بسواء فيما يتعلق بعمليات الخصم . وفي مجال الزراعة اصدر قانون الإصلاح الزراعي الذي نص على إنشاء مشروعات للري واسعة النطاق على حساب الحكومة الاتحادية وتحت إشرافها ، كما انشأ بموجبه عدة سدود مثل سد روزفلت العظيم في اريزونا Arizona ، وسد آروهيد Arrowhead في ولاية إداهو Idaho ، وسد اليفانت بت على نهر ريوغراند ، فضلا عن مشاريع اخرى في الإطار نفسه . وبالتالي استغل روزفلت الشعور العام المتولد عن حركة الحزب الشعبي ووضع الحلول له ، وان كانت جزئية ، إلا انها حققت نتائج في إطار تقويض الحزب الثالث ومنعه من ان يصبح طرفا منافسا للحزبين على المناصب السيادية في الولايات المتحدة ومنها منصب الرئاسة[88].

وبفشلهم في انتخابات عام 1904 زال وجود الشعبيين من الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي أكد نجاح الحزبين الجمهوري والديمقراطي في احتواء الأحزاب الثالثة من جهة ، وتفردهما بالسلطة السياسية العليا من جهة ثانية .

الخاتمة

تعد الاوضاع الاقتصادية في العقد الاخير من القرن التاسع عشر سبباً رئيسياً في اتخاذ كثير من الاجراءات والقرارات السياسية ، وذلك يعود ليس لتدهور الاوضاع الاقتصادية ذاتها بل لليد العاملة فيها سواء كانت من المزارعين او العمال الصناعيين او غيرهم ، وتعقيد اوضاعهم الاقتصادية الآخذة بالتردي دفعهم لتنظيم جهودهم في اتحادات ومنظمات واحزاب ، كان الحزب الشعبي من بينها ، ورغم نشأته وترشيحه لانتخابات عام 1892 الرئاسية، الا انه خسر فيها، ولكنه لم يخسر انتخابات الكونغرس التي حصل فيها على 20 مقعداً في كلا مجلسيه.

زاد نشاط الحزب الشعبي خلال سنوات حكم الرئيس كليفلاند ، بسبب استمرار تردي اوضاع المزارعين الاقتصادية ، وفشل الرئيس في وضع الحلول المناسبة لها ، حتى ان اجراءاته التي قصد منها تخفيض التعرفة الجمركية لم تأتي ثمارها بسبب رفض المحكمة العليا تصديقها ، فضلاً عن خشية الجناح المحافظ في الحزب من الافراط في انتهاج سياسات اقتصادية داخلية تخل بالنظام الاقتصادي المتنامي بشكل عام ، وهذا ما ادى بالنتيجة الى حصول تقارب في

الرؤى لمعالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية للمزارعين والعمال بين الحزب الشعبي والجناح الجنوبي والغربي للحزب الديمقراطي ما اسفر عن انضمام الاول للثاني بتأييده مرشح الحزب الديمقراطي عن هذا الجناح (برايان) ، الا ان الانقسام الذي شهده الحزب الديمقراطي بين مرشحين في انتخابات عام 1896 الرئاسية ادى الى خسارة تلك الانتخابات امام مرشح الحزب الجمهوري (ماكنلي) ، وتلك الخطوة للحزب الشعبي مثلت بداية النهاية السياسية لنشاطه ، كما ان استمراره بنفس الخطأ الذي ارتكبه بتأييده مرشح الحزب الديمقراطي (برايان) في انتخابات عام 1900 مثل ضربة قاسيةً له افقدته كثيراً من قاعدته الجماهيرية.

ان طبيعة النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية القائمة على وجود حزبين لا ثالث لهما في المنافسة على المناصب السيادية في الدولة ، مثلت عقبة لا يمكن تجاوزها من قبل الحزب الشعبي للوصول لكرسي الرئاسة ، ورغم وجود احزاب ثالثة في البلاد فأنها كانت تمثل احد اساليب الحزبين لبقائهما متنافسين على كرسي الرئاسة ولا يسمح لأي من الاحزاب الثالثة بلوغ مرحلة منافسة الحزبين باي شكل من الاشكال ، وجاءت الخطوة الاخيرة للقضاء على الحزب الشعبي بالسياسة الاقتصادية التي انتهجها الرئيس تيودور روزفلت والتي حققت كثيراً مما كانت قاعدة الحزب الشعبي الجماهيرية تصبوا إليه ، ما ادى بالنتيجة الى تشتت تلك القاعدة وبالتالي افول مكانة الحزب سياسياً.

يعد اسلوب توجيه الاهتمام من الشؤون الداخلية الى الشؤون الخارجية احد الاساليب التي انتهجت في تقويض الحزب الشعبي ، اذ اشغلت البلاد بسياسة التوسع التي تعالت الاصوات المطالبة بها نهاية القرن التاسع عشر وطبقت بإعلان الحرب على اسبانيا عام 1898 ، وفي انتخابات عام 1904 الرئاسية جاء الدليل العملي بنجاح الحزبين في تقويض الحزب الشعبي سياسياً.

الهوامش

1-Chris cook and David Waller , The Longman Handbook of modern American History 1763-1996 , Longman and new York , 1998 , P. 120 .

2 - يقصد بها الولايات الممتدة من جبال روكي الى ساحل المحيط الهادي ، وهي كل من (منيسوتا ، كنساس ، نبراسكا ، داكوتا الشمالية ، داكوتا الجنوبية ، واشنطن ، كولورادو ، مونتانا) . ينظر:

- Emerson M. Brooks, The Growth of Anation, new york, 1956, P. 227.

3- Fred Albert Shannon, America's Economic Growth, new york, 1961, P.P 409-410.

4- فرنسيس وايتني، موجز التاريخ الامريكي، مراجعة وتحقيق: وودغراي وريتشارد هوفستدتر، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي، القاهرة، د.ت ، ص130.

5-Chris cook and David Waller, Op. Cit. P. 20.

6-Samuel Eliot Morison, The Oxford History of the American people, new york, 1965, P.P. 789-792.

7- ميلتون ميلتزر ، معالم الحرية ، ترجمة: احمد عزت طه ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، د.م ، د.ت ، ص250.

8- الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة: محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ، 1990 ، ص381 ؛ فرنسيس وايتني ، المصدر السابق ، ص131.

9 - الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر نفسه.

10 - Fred Elbert Shannon, Op. Cit, P.p. 496-497.

11 - Samuel Eliot Morison, Op. Cit. P.p. 795-797.

12-اضراب بولمان: هو الاضراب الذي نظم من قبل نقابة عمال السكك الحديد (التي كان اوجين دبس Eugene V. Debs احد اعضاؤها) ضد شركة بولمان ، ويعد اشهر الاضرابات في حقل السكك الحديد، استخدمت القوة العسكرية في حلحلته بعد ان لاحقت منظمة دبس بحجة اهانته للمحكمة العليا بالإضافة الى عوامل اخرى. للمزيد ينظر:

- Harold G. Syrett, American Historical Documents, new york, 1960, P. 308 ;

جايمس مايرز وهاري و. لابدلر ، ماذا تعرف عن الحركات العمالية ، ترجمة: حسن العباس ، بيروت ، د.ت ، ص21.

13- الن ينفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص382.
14- مورغان:هو جون بيربونت مورغان رجل اعمال امريكي وجامع تحف فنية ، واحد اكثر المهيمنين على المصارف في وقته ، في عام 1892 رتب اندماج شركتي اديسون جنرال الكتريك وطومسون هيوتسن الكتريك ، لتكون جنرال الكتريك بعد تمويل انشاء شركة الصلب الفدرالية دمج شركة كارنيجي للصلب وعدة شركات للصلب اخرى ليكون شركة الولايات المتحدة للصلب في 1901 . للمزيد ينظر :
-http:// ar. Wikipedia.org
15- فرانكلين آشر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة: مهيبة مالكي الدسوقي ، د.م ، د.ت ، ص134 ؛
- Ernest L. Bogart and Donald L. Kemmerer, Economic History of the American people, new york, 1974, P.P. 488-491.
16-Harold underwood Faulkner and others, History of the American way, new york, 1950, P. 117 ؛
- البرت ساي وآخرون ، اسس الحكم في امريكا ، ترجمة: محمد محمد فرج ، القاهرة ، د.ت ، ص155.
17- توماس جفرسون: الرئيس الثالث للولايات المتحدة الامريكية حكم بين عامي (1801-1809) ولد في ولاية فرجينيا ودرس القانون فيها ، وضع مسودة اعلان الاستقلال عام 1779 ، اصبح سفيراً للولايات المتحدة في باريس للمدة بين عامي (1785-1779) ، وشغل منصب نائب رئيس الولايات المتحدة في عهد الرئيس ادمز ، اسس جامعة فرجينيا عام 1819 ، للمزيد ينظر:
- Thomas H. Johnson , , The Oxford Companion of the American history, new york, 1966, P.P. 786-787.
18-Robert Birly, Speech and Documents in American History, Vol. 1, 1776-1815, London, 1943, P.p. 256-257 ; Andrew C. McLaughlin, A History of the American Nation, new york, 1913, P.126.
19-الحرب الاهلية الامريكية: هي الحرب التي اندلعت بين ولايات الاتحاد الفدرالي الامريكي (الولايات الشمالية) ، وولايات الاتحاد الكونفدرالي (الولايات الجنوبية) بسبب انفصال الولايات الجنوبية وتأليفها اتحاداً كونفدرالياً مستقلاً عن الاتحاد الفدرالي المركزي ، كانت لها اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ، الا ان قضية العبودية كانت السبب الرئيس فيها ، اندلعت في 12 نيسان 1861 ، وانتهت بانتصار الولايات الشمالية في 9نيسان 1865. للمزيد من التفاصيل عن الحرب ينظر: حيدر طالب حسين الهاشمي ، الحرب الاهلية الامريكية 1861-1865 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2006.
20 -Ralph Volney Harlow, The United States from Wilderness to World Power, new york, 1965, P. 328.
21-Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar, Parties in Crisis- Party Politics in America, new york, 1979, P. 186.
22- تشارلزوماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ج2، منشورات مكتبة اطلس، د.م ، د.ت ، ص89.
23 - مقتبس من: الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق، ص382.
24- John D.Hicks and Others,A History of American Democracy,Boston,1966,P. 378.
25- The Sherman Anti-Trust Act, No. 321, July2, 1890, Henry Steele Commager, Documents of American History, Vol. 2, New York,1949, P. 137.
26 - Harold G. Syrett, op. cit, P. 119.
27- فرانكلن آشر ، المصدر السابق، ص134.
28- H. C. Allen, The Anglo-American Relationship since 1783, Great Britain, 1959, P. 77; Harold Underwood Faulkner, American Economic History, New York, 1954, P.P. 550-551.

29 - ثيودور روزفلت: ولد عام 1858 في ولاية نيويورك ، كان متوسط الثراء كثير المطامح مليء الثقة بالنفس ، عمل خلال الاعوام 1889-1897حاكماً لولاية نيويورك ، وعين في عام 1897 مساعداً لوزير البحرية الامريكي ، اصبح نائباً للرئيس ماكنلي عام 1901 ، وتسلم الرئاسة اثر مقتل ماكنلي لدورتين انتخابيتين. للمزيد ينظر:

- Encyclopedia of American , Vol. 23, New York, 1962, p.p. 691-695.

30- الفرد ماهان: هو مؤلف وضابط عسكري في البحرية الامريكية ، والده استاذ في ونست بويسنيت العسكرية ، تخرج ماهان من الاكاديمية العسكرية ومثل بلاده في مؤتمر السلام في لاهاي عام 1899 ، وهو احد اعضاء الهيئة الاستراتيجية العسكرية. للمزيد ينظر: روجر باركنسن ، موسوعة الحرب الحديثة ، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي ، ج2 ، بغداد ، 1990 ، ص392.

31 - تشارلز وماري بيرد ، المصدر السابق ، ص.ص 105-106.

32 – غويانا(Guyana): رسميا جمهورية غويانا التعاونية ، وسابقا غويانا البريطانية ، وهي دولة ذات سيادة على الساحل الشمالي لامريكا الجنوبية ولكنها ثقافيا جزء من منطقة الكاريبي الناطقة باللغة الانجليزية . كانت مستعمرة هولندية وبريطانية لاكثر من (200)سنة وهي الدولة الوحيدة من دول الكومنويلث في البر الرئيس لامريكا الجنوبية ، تبلغ مساحتها 215,000كم2 . يبلغ عدد سكانها حسب بيانات عام 2002 (770,000). للمزيد ينظر :

- http:// ar. Wikipedia.org

33- اللورد ساليسبوري:هو روبيرت سيسيل ماركيز سالزبوري ، رجل دولة بريطاني استعماري ، ولد في هاتفيلد Hatfieldوتلقى تعليمه في جامعة اكسفورد ، تسلم عدة مناصب وزارية قبل عام 1885 ، وصل الى رئاسة الحكومة البريطانية عندما كلفته الملكة فكتوريا عام 1885 حتى عام 1892 ، عاد بعد انقطاع لرئاسة الحكومة بين عامي 1895-1900 . للمزيد ينظر :http://www.arab-ency.com -

34-Cleveland's Message on the Venezuela Boundary Controversy, No. 340, Commager, op. cit, p.p. 170-172 ;

عبد العزيزسليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، القاهرة، 1984، ص142.

35 - تشارلز وماري بيرد ، المصدر السابق ، ص157.

36- Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar, Op. Cit, P.p. 186-187.

37- Henry Bam Ford Parkes, The United States of America- A History, New York, 1953, p. 322 ;

- احمد سويلم العمري ، اصول العلاقات السياسية الدولية ، ط3 ، القاهرة ، 1959 ، ص276 ؛ جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر ، ترجمة: احمد فؤاد بلبع ، مراجعة: اسماعيل صبري عبد الله ، سلسة كتب عالم المعرفة ، العدد 291، الكويت ، 1978 ، ص165.

38 - Harold Underwood Faulkner, Op. Cit, P.p. 557-558.

39 - وليم ماكنلي: الرئيس الخامس عشر للولايات المتحدة الامريكية ، ولد عام 1843 ، شارك في الحرب الاهلية الامريكية جندياً في فرقة المشاة المتطوعة في أوهايو ، وانتخب عضواً في الكونغرس الامريكي عام 1876 ، رشح للرئاسة عام 1896 ، وفاز بها لدورتين انتخابيتين. للمزيد ينظر:

- The Encyclopedia of American People, vol. 12, p. 778.

40 - الحرب الاسبانية- الامريكية:هي حرب خاضتها الولايات المتحدة الى جانب ثوار كوبا ضد اسبانيا ، لتحرير كوبا من السيطرة الاسبانية ، نشبت الحرب عام 1898 ، ونتيجة لعدم تكافئ القوى الحقت القوات الامريكية سلسلة من الهزائم نتج عنها تحول الولايات الى دولة استعمارية وقوة عالمية ، وخسرة اسبانيا مستعمراتها في المحيط الهادئ وامريكا . للمزيد ينظر : ميثاق شيال زورة ، الحرب الاسبانية -الامريكية 1898 -1902 ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ، 2005

41 - شيبارد كلاو، الاساس الاقتصادي للحضارة الامريكية ، ترجمة: احمد حلمي حداد ، القاهرة ، 1955 ، ص176.
42 - فردريك لويس آلن، التطور الكبير – نصف قرن من الحياة الامريكية ، ترجمة: د. عبد المنعم البيه ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، د.ت ، ص67.
43 -المصدر نفسه ، ص81.
44- المصدر نفسه.
45 - Andrew C. McLaughlin, Op. Cit, P.p. 493-494.
46 - وليم جننجز برايان:
47- Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar, Op. Cit, P.p. 31-32.
48 - الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص382.
49 - المصدر نفسه ، ص.ص 382-383.
50 - للمزيد عن برنامج الحزب الديمقراطي . ينظر:
- The Democratic Platform of 1896, No. 343, July 8, 1896,Commager, Op. Cit, P.p. 178-180.
51 - للمزيد عن خطاب برايان. ينظر:
- Bryan's Cross of Gold Speech, No. 342, July 8, 1896, Ibid, P.p. 174-178.
52- Ibid, P. 178.
53- فرانكلن آشر ، المصدر السابق ، ص135.
54- Chris Cook and David Waller, Op. Cit, P.120.
55- William L. Langer, An Encyclopedia of world History, Boston, 1956, p.p. 787-788.
56- فرانكلن آشر ، المصدر السابق ، ص135.
57- William L. Langer, Op. Cit, P.p. 787-788 ; Thomas H. Johnson, The oxford companion to American History, New York, 1966, P. 498.
58- Andrew C. McLaughlin, Op. Cit, P.p.512-513;
- فردريك لويس آلن ، المصدر السابق ، ص83.
59- Chris Cook and David Waller, Op. Cit, P.118.
60- دافيد كوشمان كويل ، النظام السياسي في الولايات المتحدة ، ترجمة: توفيق حبيب ، تقديم: علي ماهر ، القاهرة ، د.ت ، ص90. وللمزيد عن نشأة النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية ينظر: حيدر طالب حسين ، نشأة الصراع الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية حتى عام 1804، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد العاشر ، العدد الاول ، نيسان ، 2012.
61-ليونارد ليفي وجون روش ، منهج السياسة الامريكية الداخلية ، ترجمة: محمد ناعم سعيد ، مراجعة: نصري الجوزي ، د.م ، ص93 ؛ البرت ساي وآخرون ، المصدر السابق ، ص.ص 145-146.
62 - فوزي قبلاوي ، نظام الحكم في امريكا- الانتخابات ، بيروت ، د.ت ، ص106.
63 - نبيلة عبد الحليم الجلبي ، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، د.ت ، ص140 ؛ البرت ساي وآخرون ، المصدر السابق ، ص147
64 - البرت ساي وآخرون ، المصدر نفسه ؛ نبيلة عبد الحليم الجلبي ، المصدر نفسه ، ص.ص140-141.
65 - كلينتون روسيتر ، الاحزاب السياسية في امريكا ، ترجمة: محمد لبيب شنب، القاهرة، د.ت ، ص.ص5-6.
66 - المصدر نفسه ، ص7.
67 - ليونارد ليفي وجون روش ، المصدر السابق ، ص93.
68- Clinton Rossiter, Parties and Politics in America, New York, 1960, P.p. 7-8.

69 - شهدت المدة بين عامي 1824-1854 ظهور عدد من الاحزاب الصغيرة الى جانب الحزب الديمقراطي ، ولكنها لم تستطع ان تؤدي دوراً ملحوظاً في الحياة السياسية في الولايات المتحدة عدا حزب الاحرار الذي عُد معادل الكفة مع الحزب الديمقراطي ، ولكن بظهور الحزب الجمهوري الذي ائتلفت فيه جميع الاحزاب المعارضة للعبودية ، اصبح النظام الحزبي في الولايات المتحدة يرتكز على وجود حزبين هما الديمقراطي والجمهوري. للمزيد ينظر: حيدر طالب حسين ومؤيد شاكر كاظم ، قانون كنساس-نبراسكا ونشأة الحزب الجمهوري للولايات المتحدة الامريكية 1854م ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الثالث ، العدد (12) ، تشرين الاول ، 2005 ، ص.ص152-154؛

- Harold Underwood Faulkner and other, History of the American way, New York, 1950, P.p. 120-121.

70- حيدر طالب حسين ، المصدر نفسه ، ص102.

71- Richard Hofstadter and Other, The American Republic, Vol.1, New Jersey, 1959, p.570 ; Clinton Rossiter, Op. Cit, P. 6.

72- Quoted In: Clinton Rossiter, P. 7.

73- Ibid, P.p. 7-9 ;

- البرت ساي وآخرون ، المصدر السابق ، ص146.

74- Harold G. Syrett, Op. Cit, P.p. 308-304 ; The Democratic Platform of 1886, No. 343, 8 July, 1898, Commager, op. cit, p.p. 178-180.

75- H. G. Nicholas, The American Union, Greet Britain, 1950, p.p. 218-219.

76- Ruth K. Scoot and Ronald J. Hrebenar , Op. Cit., P.p. 30-31; Clinton Rossiter , Op. Cit. , P10.

77- Clinton Rossiter , Ibid. , P.p10-11.

78- فردريك لويس آلن ، المصدر السابق ، ص 81.

79- Howard Zinn , The Twentieth Century , New York , 1984, P. 5.

80- للمزيد منم التفاصيل عن الحرب الاسبانية الامريكية . ينظر : ميثاق شيال زورة ، المصدر السابق؛ عبد الله حميد العتابي ، الحرب الامريكية الاسبانية دراسة في العلاقات الدولية ، بغداد ، 2012.

81-Foster Rhea Dulles , Prelude to World Power-American Diplomatic History 1860-1900 , New York , 1965 , P.p. 149-161.

82- Howard Zinn , Op.cit., P.5.

83- كلود جوليان ، الامبراطورية الامريكية ، ترجمة ناجي ابو خليل وفؤاد شاهين ، بيروت ، 1970، ص.ص 68-69 ؛ الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص 404 .

84- Chris Cook and David Waller, Op. Cit, P.120.

85- اغتيل الرئيس ماكنلي في 14 ايلول 1901 اثر اطلاق النار عليه من قبل ليون نرولجوز في بفلو بولاية نيويورك . وللمزيد عن تفاصيل الاغتيال واسبابه ، ينظر :

- Thomas H. Johnson , Op.Cit., P. 498.

86-الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص 406.

87- Harold G. Syrett , Op.cit., P.319;

- مقتبس في كلود جوليان ، المصدر السابق ، ص69.

88- Harold Underwood Faulkner , Op. cit., P.p. 378-379; Fred Elbert Shannon , Op.cit., P.p. 708- 710.

المصادر

اولا: العربية والمعربة.

1- فرنسيس وايتني، موجز التاريخ الامريكي،مراجعة وتحقيق:وودغراي وريتشارد هوفستدتر،مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوي ، القاهرة ، د.ت.
2- ميلتون ميلتزر،معالم الحرية،ترجمة:احمد عزت طه،دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر،د.م ، د.ت.
3- الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة: محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ، 1990.
4- جايمس مايرز وهاري و. لابدلر ، ماذا تعرف عن الحركات العمالية ، ترجمة: حسن العباس ، بيروت ، د.ت.
5- فرانكلين آشر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة: مهيبة مالكي الدسوقي ، د.م ، د.ت.
6- البرت ساي وآخرون ، اسس الحكم في امريكا ، ترجمة: محمد محمد فرج ، القاهرة ، د.ت.
7- حيدر طالب حسين الهاشمي ، الحرب الاهلية الامريكية 1861-1865 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2006.
8- روجر باركنسن ، موسوعة الحرب الحديثة ، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي ، ج2 ، بغداد ، 1990.
9- تشارلز وماري بيرد ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، ج2 ، منشورات مكتبة اطلس ، د.م ، د.ت .
10- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث ، القاهرة ، 1984.
11- احمد سويلم العمري ، اصول العلاقات السياسية الدولية ، ط3 ، القاهرة ، 1959.
12- جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر ، ترجمة: احمد فؤاد بلبع ، مراجعة: اسماعيل صبري عبد الله ، سلسة كتب عالم العرفة ، العدد 291، الكويت .
13- ميثاق شيال زورة ، الحرب الاسبانية -الامريكية 1898 -1902 ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ، 2005.
14- شيبارد كلاو، الاساس الاقتصادي للحضارة الامريكية ، ترجمة: احمد حلمي حداد ، القاهرة ، 1955 .
15- فردريك لويس آلن، التطور الكبير – نصف قرن من الحياة الامريكية ، ترجمة: د. عبد المنعم البيه ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، د.ت.
16- دافيد كوشمان كويل ، النظام السياسي في الولايات المتحدة ، ترجمة: توفيق حبيب ، تقديم: علي ماهر ، القاهرة ، د.ت.
17- حيدر طالب حسين ، نشأة الصراع الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية حتى عام 1804، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد العاشر ، العدد الاول ، نيسان ، 2012.
18- ليونارد ليفي وجون روش ، منهج السياسة الامريكية الداخلية ، ترجمة: محمد ناعم سعيد ، مراجعة: نصري الجوزي ، د.م .
19- كلينتون روسيتر ، الاحزاب السياسية في امريكا ، ترجمة: محمد لبيب شنب ، القاهرة ، د.ت.
20- حيدر طالب حسين ومؤيد شاكر كاظم ، قانون كنساس-نبراسكا ونشأة الحزب الجمهوري للولايات المتحدة الامريكية 1854م ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الثالث ، العدد (12) ، تشرين الاول ، 2005 .
21- عبد الله حميد العتابي ، الحرب الامريكية الاسبانية دراسة في العلاقات الدولية ، بغداد ، 2012.
22- كلود جوليان ، الامبراطورية الامريكية ، ترجمة ناجي ابو خليل وفؤاد شاهين ، بيروت ، 1970.

ثانيا : باللغة الاجنبية.

1- Chris cook and David Waller , The Longman Handbook of modern American History 1763-1996 , Longman and new York , 1998.
2- Emerson M. Brooks, The Growth of Anation, new york, 1956.
3- Fred Albert Shannon, America's Economic Growth, new york, 1961.
4-Samuel Eliot Morison,The Oxford History of the American people,new york, 1965.
5- Harold G. Syrett, American Historical Documents, new york, 1960.
6- Ernest L. Bogart and Donald L. Kemmerer, Economic History of the American people, new york, 1974.
7-Harold underwood Faulkner and others,History of the American way,new york, 1950.
8- Thomas H.Johnson,,The Oxford Companion of the American history,new york, 1966.
9- Robert Birly, Speech and Documents in American History, Vol. 1, 1776-1815, London, 1943.
10- Andrew C. McLaughlin, A History of the American Nation, new york, 1913.
11-Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar, Parties in Crisis- Party Politics in America, new york, 1979.
12- John D. Hicks and Others, A History of American Democracy, Boston, 1966.
13-Henry Steele Commager, Documents of American History, Vol. 2, New York,1949.
14- H. C. Allen, The Anglo-American Relationship since 1783, Great Britain, 1959.
15- Harold Underwood Faulkner, American Economic History, New York, 1954.
16- Encyclopedia of American , Vol. 23, New York, 1962.
17-Henry Bam Ford Parkes, The United States of America- A History, New York, 1953.
18- William L. Langer, An Encyclopedia of world History, Boston, 1956.
19-Thomas H.Johnson,The oxford companion to American History, New York, 1966.
20- Clinton Rossiter, Parties and Politics in America, New York, 1960.
21- Harold Underwood Faulkner and other, History of the American way, New York, 1950.
22- Richard Hofstadter and Other, The American Republic, Vol.1, New Jersey, 1959.
23- Howard Zinn , The Twentieth Century , New York , 1984.
24- Foster Rhea Dulles , Prelude to World Power-American Diplomatic History 1860-1900 , New York , 1965.